المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا: مفهوم الاقتصاد السياسي

يتضمن هذا العنصر تحديد مفهوم الاقتصاد السياسي انطلاقا من تحديد المعنى اللغوي للمصطلح، ثم التطرق لمجموعة من التعريفات الاصطلاحية له.

1. المفهوم اللغوي

يقصد في اللغة العربية بالاقتصاد القصد في الشيء وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر ويقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد واقتصد فلان في أمره أي استقامة اعتدل وتوسط. ومنها قول الله تعالى: (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ) (سورة لقمان الآية (19).

أما مصطلح السياسي أو السياسة فهي تعني في اللغة العربية من: يسوس الشيء أي يتعهده بما يصلحه، أي القيام على الشيء بما يصلحه، وبشكل عام يمكن القول أن السياسة في اللغة العربية تشير إلى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والسلطة والدهاء.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، وهو أيضا نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضا علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية.

إن الاقتصاد السياسي حديث النشأة فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، حيث يرجع أصل كلمة الاقتصاد السياسي أو **Political Economy** باللغة الإنجليزية أو **Politique** باللغة الفرنسية، إلى المصطلح الإغريقي **"Oikos"** البيت أو المنزل. **" Nomos"** القانون. **"Plitikos"** الاجتماعي، والمقصود به عندهم (علم قوانين الاقتصاد المنزلي أو علم مبادئ تدبير المنزل). لكن مصطلح الاقتصاد السياسي لم يعتمد بهذا الشكل إلا مع بداية القرن 17م عندما نشر الفرنسي " أنطوان دي مونكريتان" كتابا بعنوان: " بحث في الاقتصاد السياسي " في سنة 1615م، وكان الغرض من ذلك البحث في القوانين التي تحكم اقتصاد الدولة، أي المجتمع بكامله وليس فقط العائلة كما هو عند الإغريق.

2. المفهوم الاصطلاحي للاقتصاد السياسي

لقد انتشر استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي منذ وقت بعيد، وظل يتطور وأصبح يعرف بعلم الاقتصاد، وقد اختلفت تعريفات الاقتصاد السياسي، الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ من الفرد محورا لها، وذلك لاختلاف الأفراد في مقاصدهم وأهدافهم وانتماءاتهم الثقافية والبيئية وكذا الدينية، إلا أنها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، إلا أن ذلك المصطلح علم الاقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الاقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي، من أجل الوصول إلى تعميمات

موحدة قوبل بالعديد من الانتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي علم الاقتصاد السياسي"، والذي يقوم على وصف وتفسير سمات المراحل المتتالية للحركة الاقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله.

حيث عرفه "ريمون بار" في كتابه "الاقتصاد السياسي" **Economie Politique** سنة 1980، على أنه تسيير وإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، وهو يدرس أشكال التصرفات البشرية والسلوكات الاجتماعية في تهيئة العامل الخارجي والنشاطات التي تقترح تقليص الضغط الموجود بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة للأعوان الاقتصاديين.

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد السياسي يركز على ما يلي:

– يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة، فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية؛

– يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح وتفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية؛

– يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق؛

– مواجهة أهداف معينة في إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

يناقش هذا العنصر المشكلة الاقتصادية باعتبارها موضوع اهتمام كل من علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي، كما أن النظم الاقتصادية على اختلافها جاءت في مجملها لتجد حلا لهذه المشكلة كل وفق مبادئه ووجهة نظره التي تميزه عن النظم الأخرى.

1. تعريف المشكلة الاقتصادية

يكمن جوهر **المشكلة الاقتصادية** في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة،

وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي حاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط.

وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج)، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها أو حدة هذه المشكلة، وآثارها السلبية.

كما تعرف على أنها: محدودية الموارد وكثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتجددة عبر الزمن.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة، والمتجددة باستمرار.

2. عناصر المشكلة الاقتصادية

تكون المشكلة الاقتصادية من العناصر التالية:

أ. ندرة الموارد:

والمقصود بالندرة هو الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان، أو هي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات.

وفي حالة الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية، وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية.

ب. لا نهائية الحاجات:

إن من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، وتعرف الحاجة بأنها شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها.

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن

الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية.

ج. الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللا محدودة، وهذا يتطلب منال ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.

ثالثا: موضوع الاقتصاد السياسي

والمقصود به هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يظهر في شكل نمطين من العلاقة علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان

1. عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأنه مضاد للطبيعة على عكس الكائنات الأخرى التي هي جزء منها تعيش على ما تعطيه لهم، بينما الإنسان لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه، وبالتالي فإن للإنسان حاجات لا يمكن له إشباعها من ذاته إلا من خلال التوجه للطبيعة وبذل الجهد اللازم للسيطرة على قواها وجعلها أكثر ملاءمة لحياته. كما أن عملية الإنتاج التي يقوم بها الإنسان هي عملية **واعية** (يستخدم فيها العقل والتفكير وتكون متلائمة مع أهداف وغايات الإنسان)، **ومستمرة** عبر الزمن هذه الاستمرارية هي التي تحدث التغيير سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الطبيعة.

2. عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

طبع الإنسان اجتماعي لا يقوم بمواجهة الطبيعة وحده وإنما في إطار المجموعة، فلا يكتمل عمل الإنسان إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهما الآخر. ولهذا كان ولا بد من تقسيم العمل وفضلا عن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة داخل وخارج مكان الإقامة، فإن هذا العنصر مرهون بتحقيق مستوى معين من تطور في القوى الإنتاجية بما يتبع ذلك من معرفة واكتساب تقنيات ومهارات فنية.

ومع التزايد في نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة العشيرة القبيلة القرية، المدينة الدولة النظام الدولي)، وكذلك التعقيد في تركيب هذا الاقتصاد لهذا السبب تزيد درجة تقسيم العمل بين الأفراد داخل الجماعة وما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي، وعليه فإن علاقة الإنتاج لا تتحدد فقط بعلاقة الإنسان بالطبيعة وإنما

أيضا بعلاقة الإنسان بالإنسان، وهي علاقات اجتماعية واقتصادية، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي: عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي الذي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في دورانها حول العمل الاجتماعي، وحول المجهود الواعي الذي التي تقوم به الجماعة بغرض استخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجاتها مستعينة بذلك بأدوات الانتاج (الآلات) وخبراتها الفنية.

رابعا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

1. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

يشكل القانون الإطار التنظيمي لمختلف التفاعلات الاقتصادية، كما لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار بيع شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات والدول، وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية فإنه يأخذ بالاعتبار الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة، وبالتالي نجد لكل دولة تشريعات قانونية متعلقة بالشق الاقتصادي مثل القانون التجاري وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، وقانون التأمين، قانون الاستثمار وغيرها.

2. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم السياسة ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل بينهما، فمثال نجد أن هناك عالقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل وضع اقتصادي والاستقرار السياسي داخل المجتمع وضع سياسي). كما أن معظم الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية (1917) جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع. أيضا نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار الذي هو ظاهرة سياسية كان سعي القوى الاستعمارية الأوربية للحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة.

3. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

يعنى علم الاقتصاد السياسي بصفة عامة بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ويتناول العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية البحتة كالعلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، والبحث في نظريات العرض والطلب وعند دراسة الإنتاج يهتم في علم الاقتصاد السياسي بالصناعة والمؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التجارة والنقل.

بالرغم أن هذه المؤسسات هي المجال الخاص للدراسات الاقتصادية إلا أن علماء الاجتماع أيضا يهتمون بدراستها لأنهم يدرسون النواحي الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية. ومن الملاحظ أن الكثير من المشكلات الهامة ذات الصلة الوثيقة بعلم الاقتصاد لم تتناولها البحوث الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك دراسة دور القيم

والتفضيل في التأثير في قوة العمل، وأثر العادات الاجتماعية في الأسعار ودور التعليم في الإنتاج وغير ذلك من الموضوعات التي تركت ليتناولها في الدراسة علماء الاجتماع وعلماء النفس، وكذلك يساهم علماء الاجتماع في دراسة التسويق والسلوك الاستهلاكي لدي الأفراد.

ويلتقي علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع فالثروة التي هي مركز اهتمام علم الاقتصاد السياسي لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة وال تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال الذي أصبح قوة جمعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم. ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية وتستند إلى أسس اقتصادية .

4. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد الكلاسيكي انطلق من أساس نفسي يرتبط بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أساس نفسي أيضا.

فتأثير الشائعات مثال على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور مثال صدور شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعال أثناء الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا عام 1929، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف السحب ودائعهم وشراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق الشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة.

وعليه، فإن السلوك الاستهلاكي للأفراد قبل أن يكون سلوك اقتصادي هو سلوك نفسي بالدرجة الأولى وبالتالي لا يمكن دراسة هذا السلوك في تغيره وتطوره بعيدا عن دراسة العوامل الشخصية والنفسية للأفراد المؤثرة بشكل أساسي في ذلك.